Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الأسماء، وزعم السُهَيلى وابن يسعون أنها حرف واستدلاً على ذلك بقول زهير:

ومـهـمـا تكن عند امـرىء من خليـقـة وإنْ
خَالَهَا تـخـــــفى عـلـى الـنَّاس تُعْلَمِ

وتقرير الدليل أنهمـا أعربا «خليقة» اسمًا لتكن ومن زائدة فـتعين خلو الفعل من الضمـير وكون «مهـما» لا موضع لها من الإعـراب إذا لا يليق بها هاهنا لو كان لهـا محل أن تكون إلا مبـتدأ والابتداء هنا مـتعذر لعـدم رابط يربط الجملة الواقعـة خبرًا له، وإذا ثبت أن لا مـوضع لها من الإعـراب تعين كونها حـرفا، والتحقيق: أن اسم تكن مستتر «ومن خليقة» تفسير لهما كما أن «من آية» تفسير لما فى قوله تعالى: ﴿ما ننسخ من آية﴾ [البقرة: ١٠٦] ومهما مبتدأ والجملة خبر.

وقال فى رافع الفعل المضارع: أجمع النحويين على أن الفعل المضارع إذا تجرد من الناصب والجازم كان مرفوعًا كقولك: يقوم زيد ويقعد عمرو، وإنّما اختلفوا فى تحقيق الرافع له، ما هو؟

فقال الفراء وأصحابه: رافعه نفس تجرده من الناصب والجازم.

وقال الكسائى: حروف المضارعة.

وقال ثعلب: مضارعته للاسم.

وقال البصريون: حلوله مـحل الاسم، قالوا: ولهذا إذا دخل عليه نحو «أن» و «لن» و «لم» و «لما» امتنـع رفعه لأن الاسم لا يقع بعـدها فليس حينئـذ حالا محل الاسم.

وأصح الأقوال الأول، وهو الذى يجرى على ألسنة المعربين، يقولون: مرفوع لتجـرده من الناصب والجازم، ويفسـد قول الكسائى: أن جـزء الشىء لا يعمل فيه، وقول ثعلب أن المـضارعة إنما اقتضت إعرابه من حيث الجـملة، ثم يحتاج كل نوع من أنواع الإعراب إلى عـامل يقتضيـه، ثم يلزم على المذهبين أن يكون المضارع مرفوعًا دائمًا، ولا قائل به.

ويرد قول البصريين: ارتفاعه فى نحو هلا يقوم لأن الاسم لا يقع بعد حروف التحضـيض، فنرى أن ابن هشام هنا قد اختار رأى الفراء وأصـحابه وعد رأيهم صوابًا، وهم من الكوفيين، وزيف رأى البصريين ومن لف لفهم من الكوفيين.

وفى باب العلم صحّح ابـن هشام مذهب الكوفـيين وانحاز إليهم إذا اجـتمع